

جامعة زيان عاشور بالجلفة  
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم العلوم الإنسانية



## محاضرات في مادة تاريخ الدولة العثمانية

للسنة الثانية تاريخ عام (ل.م.د.)  
السداسي الرابع  
وفق برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعداد

الشافعي درويش أستاذ محاضر أ  
chafaidrouiche@yahoo.fr

السنة الجامعية: 1440 هـ - 1441 هـ / 2019 م - 2020 م

السداسي: الرابع

عنوان الوحدة : التعليم الاستكشافية

المادة: الدولة العثمانية

محتوى المادة :

-أصل العثمانيين وقيام الدولة العثمانية

-النظام السياسي للدولة العثمانية

-الجيش العثماني ( الانكشارية و القوات البحرية).

-المجتمع والثقافة في الدولة العثمانية

-التوسع العثماني في المشرق العربي

-التوسع العثماني في المغرب العربي

. الإدارة العثمانية في البلاد العربية

. المسألة الشرقية

. التنظيمات العثمانية

-عصر الانحطاط والضعف

-عهد السلطان عبد الحميد

-نهاية الدولة العثمانية

## مقدمة :

تعتبر مادة الدولة العثمانية من امتع الموضوعات التي يمكن للباحث الخوض فيها ، كما أن المادة التاريخية المتعلقة بهذا المقياس غزيرة ،واقصد بذلك ما كتبه المؤرخون المشاركة والأترك دون تمييز .لكن هذا بدوره لا يقلل من قيمة الباحث في هذا المقياس أو الدارس له على حد سواء ،بقدر ما يزيد من صعوبة مواضيع المقياس من جهة ،والمسؤولية على الباحث من جهة أخرى .

ومادة الدولة العثمانية مخصصة للسنة الثانية تاريخ عام (ل م د) ،وهي مادة استكشافية تدرس خلال السداسي الرابع ،أي منذ مرحلة ظهور الدولة العثمانية وتأسيسها ،مرورا بمرحلة قوتها ،ومرحلة الفتوحات العثمانية ،وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية وإنهاء الخلافة العثمانية في سنة 1924م .ويشمل هذا المقياس عدة مواضيع كما هو موزع حسب البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي

وقد حاولت الإمام بتلك المواضيع حتى تقدم للطالب على شكل محاضرات سهلة ،يمكنه استيعابها أثناء المحاضرة ،ذلك أن الأحداث التي يتناولها المقياس غزيرة وكثيرة ،لا يمكن بطبيعة الحال الإمام بها كلها في محاضرة واحدة أثناء الدرس المخصص له ساعة ونصف (01 سا و30 دقيقة) ،أو خلال الخمسة عشر (15) محاضرة ،والمخصص لها (45 سا) خلال السداسي الرابع للسنة الثانية تاريخ عموما .

وبطبيعة الحال ستكون هناك نقائص لهذا العمل ،مثل ما له من صعوبات ،وهذه سيتم تداركها أثناء المحاضرات الفعلية عند التدريس ،من خلال المناقشات والأسئلة ،والإشكالات ،التي تطرح بطبيعة الحال من طرف الطلبة أثناء الدرس .

## المحاضرة الحادية عشر : التوسع العثماني في المشرق العربي (تابع) :

الإشكالية : لماذا سارعت الدولة العثمانية إلى ضم الأقاليم العربية التي كانت تابعة للمماليك؟ وما هو موقف قادة تلك الأقاليم من الزعامة العثمانية؟.

### **1- ضم العثمانيين لليمن والجزيرة العربية :**

كان اليمن تابعا للمماليك، وعندما انهار النظام المملوكي في مصر، ارسل حاكم اليمن إسكندر الجركسي، وفدا إلى السلطان سليم الأول؛ ليقدم له فروض الولاء والطاعة، فوافق السلطان العثماني سليم على إبقائه في منصبه. ولكن السيطرة العثمانية على اليمن كانت ضعيفة؛ ويعود ذلك إلى الصراعات الداخلية بين القادة المماليك، وازدياد نفوذ الأئمة الزيدية بين قبائل الجبال، إضافة إلى الخطر البرتغالي، الذي كان يهدد السواحل اليمنية، ونظرا لأهمية اليمن في حماية الأماكن المقدسة، ولأهمية موقعها للسيطرة على البحر الأحمر والخليج العربي، فقد أرسلت الدولة العثمانية عدة حملات بحرية لحماية المنطقة، منها حملة سليمان باشا الأرناؤوطي في سنة 945هـ/1538م.

نجح العثمانيون في إعادة فتح اليمن، وسيطروا على تهامة وعدن، غير أن الزيديين قاوموا الحكم العثماني، مما جعل الدولة العثمانية ترسل حملة أخرى في سنة 1568م؛ بقيادة سنان باشا لفتح اليمن مرة ثانية، وقد مد العثمانيون نفوذهم إلى عمان والأحساء، والبحرين والكويت. وبذلك أصبحت شبه الجزيرة العربية ملحقة بالدولة العثمانية اسميا، كما جابه العثمانيون البحرية البرتغالية، وانتزعوا منها مضيق هرمز ومسقط، وأجبرت البرتغال عن التخلي عن مشروعاتها الاستعمارية في البحر الأحمر.

### **2- ضم العثمانيين للعراق :**

سيطر العثمانيون على شمال العراق؛ الموصل والمناطق المجاورة لها بعد انتصار السلطان العثماني سليم على الصفويين في معركة جالديران في سنة 1514م، والتي انهزم فيها الصفويون بسبب استخفافهم بقوة الجيش العثماني. وعين السلطان سليم أحد قواده فرهاد باشا، لإكمال احتلال الولايات المتاخمة للدولة العثمانية، وقد كلف فرهاد باشا وهو بيقلي محمد باشا، للسيطرة على الموصل وأربيل وكركوك، فقام باحتلالها في سنة 1515م، غير أن الحكم العثماني في هذه المناطق ظل قلقا بسبب الموقف السليبي الذي اتخذته السكان من العثمانيين.

وقد أعدّ السلطان سليم حملة لاحتلال العراق وطرده الصفويين، لكن الموت عاجله في سنة 1520م، فقام ابنه السلطان سليمان القانوني (1520-1566)، بتنفيذ الخطة القائمة على ضرب الصفويين في العراق

للاطلاق نحو الخليج العربي .استمال السلطان سليمان حاكم بغداد ذو الفقار علي بيك ، الذي اظهر ولاءه للعثمانيين بعد وفاة إسماعيل الصفوي ،لكن الشاه طهماسب ابن إسماعيل الصفوي ،قاد حملة ضد بغداد في سنة 1530م ،وقتل حاكمها ذو الفقار ،وأعادها لسيادة الصفويين لذلك قاد العثمانيون حملة أخرى لتطهير بغداد نهائيا من الصفويين في سنة 1534م ،وعين عليها سليمان باشا واليا ،والذي أعاد الطمأنينة والاستقرار لسكانها ،ونظم الإدارة الضرائب .وبعد أن قضى السلطان سليمان القانوني أربعة اشهر ببغداد ،رتب الإدارة الداخلية بها ،وزار قبور الأئمة العظام ،وقبر الخليفة الراشد الرباع علي بن أبي طالب ،وقبر ابنه الحسين ،سار إلى مدينة تبريز في سنة 1535م ،بعد أن ترك مع واليها سليمان باشا ألفا جندي لحمايتها .

وفي سنة 1541م ثار والي البصرة الشيخ راشد بن مغامس ضد العثمانيين بعد أن كان تابعا لوالي بغداد ،لذلك قاد حاكم بغداد العثماني إياس باشا حملة ضد البصرة في سنة 1546م ،وقضى على أسطولها النهري وأحرقه ،ومنع أية محاولة من طرف البرتغاليين لمساعدة الشيخ راشد ،واتبعت البصرة مباشرة للعثمانيين ،وأصبح إياس باشا أول وال عثماني لها .ورغم الفتح العثماني للعراق ،إلا أن ذلك لم يقضي نهائيا على الصراع العثماني - الصفوي على العراق ،فقد تمكن الصفويون من الاستيلاء على بغداد في سنة 1602م ،إلا أن ذلك لم يدم طويلا ،فقد أعاد السلطان العثماني مراد الرابع (1623-1640) فتح العراق في سنة 1638م ،وبذلك بقي العراق تحت الحكم العثماني إلى غاية الحرب العالمية الأولى .

لقد ورث السلاطين العثمانيون من المماليك مهمة حماية البحر الأحمر ،ومداخله من أطماع البرتغاليين ،الذين كانوا قد تحالفوا مع خصمهم الشاه إسماعيل الصفوي ،وبذلك اتخذ العثمانيون منذ قضائهم على المماليك مباشرة ،التدابير لطردهم البرتغاليين من البحر الأحمر ،وبذلوا جهودا كبيرة لبناء أسطول قوي ،لمواجهة التحديات في البحر المتوسط ،وتحديات البرتغاليين في المياه الشرقية ،وازدادت بذلك قوتهم كثيرا ،منذ استيلائهم على البصرة ،وعدن وجنوب اليمن ،ولم يلبث أن أصبح الأسطول العثماني قوة كبيرة في منتصف القرن السادس عشر .

وبذلك يمكن القول انه بفضل قوة العثمانيين البحرية في البحر الأحمر ،سلمت منطقة الجزيرة العربية من أخطار البرتغاليين وأطماعهم ،وتهديدهم للبقاع الإسلامية المقدسة في الحجاز ،وسعيهم إلى التحالف مع ملك الحبشة ،والعمل على تعطيل تجارة المسلمين مع الشرق ،لو استطاعوا السيطرة على عدن ،وعلى مدخل البحر الأحمر .

## المحاضرة الثانية عشر : التوسع العثماني في المغرب العربي :

الإشكالية : ماهي العوامل التي دفعت بالعثمانيين إلى التوسع في بلاد المغرب العربي؟ وماهي أهم مراحل ذلك التوسع؟ وكيف كان موقف سكان البلاد المغاربية من الدولة العثمانية؟.

سنتكلم في هذه المحاضرة عن التوسع العثماني في بلاد المغرب ،دون الإطناب لأن الطالب سبق وان تطرق لمادة تاريخ المغرب العربي الحديث في السداسي الثالث .وتطرق بالتفصيل لمراحل ضم العثمانيين لبلدان المغرب الواحدة تلو الأخرى .وبالتالي سنناقش العناصر التالية :

### 1- ضم الجزائر للدولة العثمانية :

تعتبر الجزائر أول ولاية عثمانية في شمال أفريقيا ،أو منطقة المغرب ،وقد تم ضمها للممتلكات العثمانية بعد استنجاح سكانها بالعثمانيين في سنة 1519م في عهد السلطان سليم الأول،وبذلك أصبحت الجزائر إيالة عثمانية ربطت بالباب العالي .وشرع العثمانيون في تحرير موانئها وتحويلها إلى إيالة عثمانية ،ونصبوا على رأسها بيلرباي وكان خير الدين بربروس أول حاكم للجزائر .

### 2- ضم طرابلس الغرب للدولة العثمانية: ونظرا للموقع الاستراتيجي الذي تمتعت به مدينة طرابلس

الغرب ،وبسبب احتلالها من طرف فرسان مالطة ،وتحالفهم مع الإسبان ،وتهديدهم للعثمانيين وسكان المغرب ،والسفن التجارية وسفن الحجيج المسلمين ،كان ضروريا إخضاع المدينة ،وطرد فرسان مالطة منها ،لذلك كانت جهود درغوث راييس ،وهو أحد تلامذة خير الدين بربروس ،وقد نجح في ذلك بعد مساعدة الدولة العثمانية له ،وكذا دور الجزائر الكبير في تحرير طرابلس الغرب ،وضمها للدولة العثمانية في سنة 1551م ،وجعلها ولاية عثمانية شبيهة بإيالة الجزائر .

### 3- ضم تونس الحفصية بالقوة إلى الدولة العثمانية:

نجح العثمانيون في ضم تونس بالقوة سنة 1574م ،بعد محاولات عسكرية عثمانية متكررة ،بسبب التحالف الحفصي الإسباني ضد العثمانيين ،وبعد حملات كثيرة قادة كل من خير الدين بربروس وعلج علي ،وبعد صراع طويل مع الإسبان ،تمكن العثمانيون من ضم تونس بالقوة للدولة العثمانية بعد حملة كبيرة بقيادة سنان باشا في سنة 1574م ،وبعد أن تحالف القوات العثمانية مع قوات طرابلس الغرب وقوات إيالة الجزائر ،وتم إنهاء السلطة الحفصية المتحالفة مع الإسبان ،وتدمير كل التحصينات الإسبانية في مدينة حلق الوادي.

أما المغرب الأقصى فقد رفض الانضواء تحت سلطة العثمانيين .

## المحاضرة الثالثة عشر : النظام الإداري للبلاد العربية خلال العهد العثماني:

الإشكالية : كيف كانت سياسة الحكم العثماني؟ وهل أدخل العثمانيون تغييرات جديدة على النظام الإداري للمناطق التي فتحوها؟ أم انهم حافظوا على الموروث الذي وجدوه قبلهم؟.

### 1- نظام الحكم العثماني في بلاد الشام :

على الرغم من أن بلاد الشام وقعت تحت حكم العثمانيين، إلا أنه لم يقع تحت الحكم العثماني المباشر سوى القليل من المدن والقرى. وبقيت بقية البلاد؛ ولاسيما المناطق الجبلية، تحت حكم أمرائها وشيوخها المتوارثين، والذين كانوا كالسابق يعقدون الكونغراليات فيما بينهم، ويقومون بالحملة مع قواتهم، ويخوضون الحروب ضد بعضهم البعض، دون أن يسالوا الباشوات، ويتمردون عليهم أحيانا، ويجري إقرار حقوقهم أحيانا أخرى من ديوان القسطنطينية مباشرة، رغم الباشوات ودرء لتمرد الباشوات .

فقد كان الباشا يتعهد بان يدفع للباب العالي؛ مبلغا معيناً من الإتاوة المفروضة على الباشالك (الباشالق) الخاضع له، وبالمقابل تقدم إليه وبصورة كاملة دخول منطقته، التي ينفق منها على قصره وجيشه. وكل ناحية تابعة له كان يفرض عليها بدوره مبلغا، يتفق وموارد هذه الناحية. وكانت الإتاوة التي يقدمها الباشالك إلى الباب العالي تبقى ثابتة، ولكن المبالغ التي يجيها الباشوات من المناطق، كانت تتغير طبقا للظروف، ولدرجة جبروت الباشوات أو لأهوائهم .

لقد ظلت سلطة الأمراء والحكام المحليين، ولاسيما في لبنان على ما كانت عليه قبلا، فقد كانوا مستقلين في شؤونهم الداخلية في تمام حريتهم، لا يرجعون إلى الدولة إلا في الأمور الكلية الكبرى، ولاسيما في عهد الأمراء التنوحيين، والمعنيين، والشهابيين، واللمعيين، وبني عساف وغيرهم، فكان أولئك الأمراء، والمشايخ من ورائهم يقضون بين الناس بحسب مشيئتهم ومنازعتهم .

وكانت سورية (بلاد الشام) خلال العهد العثماني قبل سنة 1839م، مقسمة إداريا على الوجه التالي :

- 1- ولاية سورية ومركزها دمشق .
- 2- ولاية حلب وتشمل انطاكية وإسكندرونة، وألوية في الشمال معظم سكانها من الترك والأرمن .
- 3- ولاية طرابلس .
- 4- ولاية صيدا وتشمل بيروت وعكا .

5- متصرفية القدس مركز إدارة فلسطين المرتبطة مباشرة بالعاصمة .

6- المقاطعات ذات الامتياز الإداري ،وقد نالته بحكم الأمر الواقع منذ قدم سورية بعد الفتح الإسلامي ؛من أمراء وإقطاعيين ومشايخ محليين ،فكان التنوحيون في اللاذقية ،وبنو سيفا والأيوبيون في شمال طرابلس ،آل حرفوش في بعلبك وجوارها ،والشيخ ظاهر العمر في بلاد صفد وعكا وبعض فلسطين ،والأمراء المعنيون والشهابيون وغيرهم في لبنان .

وقد كان الحكم في سوريا أقرب إلى الحكم المباشر ،أما في لبنان كان خاضعا لعصبيات عائلية، وسلالات الأمراء المحليين .وقسمت الولاية (الإيالة) إلى وحدات إدارية صغيرة ؛سميت كل واحدة منها سنجقا أو لواء ،وعرفت إدارة السناجق أشكالا مختلفة من الأساليب ،طبقت معظمها في بلاد الشام. وسمت الدولة العثمانية على إدارة الولاية وال أو بكليكي ،ولم تسمع له بالبقاء مدة طويلة حتى لا يقوى مركزه ،فمثلا توالى على ولاية دمشق 133 وال في أول 180 سنة .

## 2- سياسة الحكم العثمانية في مصر :

لم ينزع السلطان العثماني سليم الأول الحكم من أيدي الأمراء والحكام ،الذين كانوا يتولون البلاد المصرية ،لئلا ينتفضوا عليه ويثوروا ضده ،فاقر أكثرهم على في ولاياتهم وأقطاعاتهم ،بعد أن فرض عليهم جزية قليلة ،فترك للمماليك في مصر بيكاتهم الأربعة والعشرين ،وهي الإقطاعات التي كانوا يحكمونها بأمر ملوكهم .إلا أنه وضع لها نظاما مماثلا لنظام الولايات العثمانية ،وأطلق عليها اسم سنجق .ولم يقض في وادي النيل إلا على سلطة المماليك العليا .وجعل خير بك نائبا له في مصر مكافأة له على انخيازه إليه في حربه مع طومان بك .

وعند تولي السلطان سليمان القانوني الحكم في سنة 1520م ،وضع قانون يحدد الهيكل الإداري لكل إقليم عثماني ،فلقب في الغرب باسم القانوني .وقد أشاد المؤرخ المصري الجبرتي بإصلاحاته القانونية والإدارية بقوله :(( أسس القواعد وتمم المقاصد ،ونظم الممالك ،وأناز المحالك ،ورفع منار الدين ،وأحمد نيران الكافرين ...ولم تزل البلاد (أي مصر) منتظمة في سلوكهم ،ومنفادة تحت حكمهم من ذلك الأوان ،الذي استولوا عليها فيه ،إلى هذا الوقت الذي نحن فيه )) .

وقد سنت مسودة أول دستور محلي في مصر في سنة 1525م ،وقد قدم إبراهيم باشا الصدر الأعظم للسلطان سليمان المدونة القانونية ،بوصفها جزءا محوريا من مهمته الهادفة إلى إعادة بسط سلطة سليمان القانوني على مصر .وتحدد الوثيقة الاطار الإداري على جميع المستويات حتى مستوى القرية ،وتبين مسؤوليات ذوي المناصب المتعلقة بالحفاظ على الأمن ،وصيانة نظام الري ،وجباية الضرائب ،وتوضح

القواعد التي تحكم مسح الأراضي، والأوقاف، وصيانة مخازن الحبوب، وإدارة الموانئ البحرية. بل تحدد عدد الاجتماعات التي ينبغي للوالي عقدها مع مجلس الدولة الاستشاري، وهي أربعة اجتماعات أسبوعياً. وقد أكثرت السلطة العثمانية من تغيير الولاية، فحكم بعض الولاة أقل من شهر، فحكم مصر 27 والياً خلال القرن الأول (1517-1591)، منهم اثنان حكموا ثلث المدة. وكان الحكم في مصر حكماً ذاتياً؛ يسيطر عليه بكوات المماليك، توالى على حكمها 100 وال في مدة 280 سنة. ومن جهة أخرى فقد ترك العثمانيون في القاهرة الأرستقراطية المملوكية المحلية مستمرة في بقائها، وقد تحصنت بقوة داخل الحكومة وفي استثمار الريف، وقد نمت في البلاد نظام ثلاثي يسعى أطرافه إلى السيطرة على السلطة، وعلى المغام التي تحققها، ويضم الباشا (الوالي) المعين من قبل الباب العالي والانكشاريين، الذين يسيطرون على العاصمة، والبكوات الذين يحكمون الأقاليم. وانتهى الصراع بسيطرة البيوتات المملوكية على الحياة السياسية في مصر منذ القرن الثامن عشر، إلى أن تستقل مصر عن الباب العالي مع عهد محمد علي باشا.

### 3- أما الحجاز والعراق واليمن :

فقد خلت هذه الولايات الكبيرة من التقسيمات الإدارية، فكانت اليمن ولاية وكذلك الحجاز ثم أنشئت ولاية جديدة فيما بعد؛ هي ولاية جدة، في حين حافظت الدولة العثمانية على الأوضاع التاريخية القديمة والعائلات الحاكمة؛ ولاسيما في شمال العراق، كما اعترفت بشيوخ العشائر البدوية أمراء على عشائرتهم، فكانوا يتمتعون بقسط كبير من الاستقلال. فتمتع شريف مكة والإمام الزيدي في اليمن، باستقلال ذاتي وبصلاحيات واسعة، وبخاصة شريف مكة الذي كانت رتبته مساوية لرتبة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء). أما العراق فقد كان يشمل أربع ولايات وهي: البصرة وبغداد والموصل، وشهريزور في المناطق الكردية. وقد اقتصررت واجبات الدولة على تنظيم استثمار الثروة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادتها وحمايتها، باعتبار أنها تعود إلى السلطان العثماني، ثم حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي بواسطة الجيش.

### 4- أما الجزائر وطرابلس وتونس: فقد كان النظام الإداري فيها شبيهاً بباقي الولايات العربية.

ومما سبق يمكن القول أنه لم يحدث العثمانيون تغييرات جذرية في النظام الإداري عند ضمهم للبلاد العربية، بل حافظوا على نفس التنظيمات، التي وجدوها قبلهم، فتركوا التقسيمات الإدارية، والأسر، والقادة، والمشايخ، الذين كانت لهم امتيازات قبلهم. لكنهم أدخلوا بعض التعديلات التي كانت موجودة في الولايات العثمانية الأخرى، حتى يضمنوا ولاء المنطقة لهم.

## المحاضرة الرابعة عشر المسألة الشرقية وأثرها على الدولة العثمانية :

الإشكالية : ماهي الأسباب والعوامل التي ساهمت في ضعف الدولة العثمانية؟ وكيف ساهمت المسألة الشرقية تفكيك؟.

### تعريف المسألة الشرقية :

اتفق الكتاب على تعريف المسألة الرقية بأنها النزاع القائم بين بعض الدول الأوربية والدولة العثمانية ،بخصوص البلاد الواقعة تحت سلطان الدولة العثمانية ،أي ممتلكاتها الواقعة في القارات الثلاث :أوروبا وآسيا ،وأفريقيا ،وذلك بسبب أطماع الدول الأوربية في هذه الممتلكات .لذلك دارت بين الطرفين حروب كثيرة منذ توسع الدولة العثمانية في أوروبا وظهورها كإمبراطورية مترامية الأطراف .قد كانت ممتلكات الدولة العثمانية من أحسن البلاد وأغناها ،لذلك عزمت الدول الأوربية على إخراجها من تلك المناطق وتقسيمها والاستيلاء على أجزائها .

### مظاهر المسألة الشرقية :

1- الحرب الروسية - العثمانية خلال الفترة (1768-1775) . التي أضرت بالدولة العثمانية بسبب تحالف الدول الأوربية مع روسيا ،وانتهت الحرب بتوقيع العثمانيين لمعاهدة كوجاك كينارجيه في جانفي 1775م ،وتنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن الكثير من أراضيها لروسيا منها بلاد القرم .

2- أزمة اليونان (حرب اليونان) فقد بدأ اليونانيون الثورة ضد الدولة العثمانية في سنة 1821م ،التي انتهت سنة 1827م باستقلال اليونان عن الدولة العثمانية بعد أن تحالفت الأساطيل الأوربية المسيحية ضد الدولة العثمانية في موقعة نافرين .

3- الأزمة المصرية التي حدثت بين ولي مصر محمد علي باشا والدولة العثمانية ،في سنة 1832م فقد قامت جيوش محمد علي باشا بالاستيلاء على بلاد الشام ،مما اضطر السلطان العثماني محمود الثاني إلى الاستعانة بالدول الأوربية المسيحية ضد واليه محمد علي باشا ،وانتهت الأزمة في سنة 1840م بانفصال مصر عن الدولة العثمانية تحت حكم محمد علي باشا .

4- حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا في سنة 1853م عندما احتلت الجيوش الروسية مقاطعتي الأفلاق والبغدان (رومانيا حاليا) ،التابعتين للدولة العثمانية ،لذلك تحالفت فرنسا وإنجلترا مع الدولة العثمانية خوفا على مصالحهما في الدولة العثمانية ،وانتهت الحرب بهزيمة روسيا ،ولكن نتائجها لم تكن في

صالح الدولة العثمانية ، فقد تم انفصال الافلاق والغدان عن الدولة العثمانية وحصلت الدول الأوربية على حرية الملاحة في المضائق العثمانية .

ومما سبق يمكن القول أن المسألة الشرقية بمختلف أزماتها ومراحلها فقد أدت إلى ضعف الدولة العثمانية ، وكشفت مدى الانحطاط الذي وصلت إليه ، لذلك سارعت الدول الأوربية إلى تفكيكها وتقسيم ممتلكاتها .

## المحاضرة الخامسة عشر : مرحلة الانحطاط ونهاية الدولة العثمانية :

الإشكالية : ماهي الأسباب والعوامل التي ساهمت في انحطاط قوة الدولة العثمانية؟ وكيف أدى التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية إلى إنهاء وجودها؟.

### 1- مرحلة ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها :

بدأت مرحلة انحدار الدولة العثمانية، وتراجع قوتها مع نهاية القرن السادس عشر، منذ هزيمتهم في معركة ليبانت في سنة 1571م، كما خاض العثمانيون عدة حروب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1578م و1606م، مع الصفويين في الشرق، وآل هابسبورغ في أوروبا الوسطى، إضافة إلى حروبهم المتكررة مع الروس، فقد فقدت الدولة العثمانية الكثير من الأراضي في أوروبا بسبب إنهاكها من طرف الصفويين في الشرق، وحروبها مع الأوربيين في الغرب .

ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الدولة العثمانية، قد بدأت في الانحدار والتقهقر أمام هجمات الدول الغربية المستعمرة، وبدأت الهزائم والخسائر تتوالى عليها من كل جانب، حتى بلغ بها الوهن والضعف مبلغا شديدا؛ ولاسيما في مجالات العلم والمعرفة، حيث تعثرت الحياة الثقافية؛ فلم تعرف إضافات جديدة في ميادين الفكر والثقافة. في حين أن أوروبا أثبتت تفوقها في مختلف الميادين الفكرية، والصناعية والزراعية، وكانت ترتقي يوما بعد يوم في الفنون الحربية، والنظم الإدارية، مما جعل الدولة العثمانية في ذلك الوقت؛ تفكر في إيجاد طريقة ناجحة، تتمكن بها من اللحاق بالدول الغربية في الرقي والتقدم؛ كي تستطيع الوقوف في وجهها وصد هجماتها المتوالية، فرأت أن الطريق السليم، هو العمل على إصلاح الدولة العثمانية في مرافقها الداخلية .

### 2- حركة الإصلاح العثمانية :

لما تولى السلطان سليم الثالث (1762-1808)، عمل على إصلاح أمور الدولة الداخلية، وخاصة العسكرية والبحرية وتحديثها، ولكن الانكشارية قاموا بقتله، ثم تواصلت حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني (1785-1839)، فعمد إلى الإصلاحات الإدارية والعسكرية، وقضى على الانكشارية، وأنشأ جيشا جديدا على النمط الأوربي الحديث، ولما تولى السلطان عبد المجيد الأول (1822-1861)، واصل إصلاحات والده، اصدر أول دستور للبلاد، واصدر التنظيمات المعروفة بخط كلخانة سنة 1839م، التي عرفت بالتنظيمات الخيرية، ثم اصدر في سنة 1856م تنظيمات خط همايون وهو عبارة عن إصلاحات مكاملة لخط كلخانة، ثم تواصلت الإصلاحات إلى أن حل عهد السلطان عبد الحميد الثاني .

### 3- عهد السلطان عبد الحميد الثاني :

تولى الخلافة في سنة 1876م في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ،فخارجيا ثارت الكثير من الأقاليم العثمانية في أوروبا ،وخاضت الدولة عدة حروب خاصة مع روسيا ،واتفقت الدول الغربية على تقسيم ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية) ،أما داخليا فالخزينة أفلست وارتفعت قيمة الديون الخارجية ،ونظت الجمعيات والنوادي النصرانية والقومية داخل الدولة العثمانية ،من الجمعيات جمعية تركيا الفتاة القومية ،وزيادة دور اليهود داخل الدولة وعملهم على إسقاط الخلافة الإسلامية .حاول عبد الحميد الثاني الوقوف في وجه هه التيارات عن طريق دعوة المسلمين إلى الالتفاف حول فكرة الجامعة الإسلامية ،وحاول إصلاح الدولة الإسلامية لكنه فشل بسبب القوى الداخلية والخارجية ،إلى أن تم خلعها بالقوة في سنة 1913م .

### 4- نهاية الدولة العثمانية :

حكم السلطان عبد الحميد الثاني أكثر من ثلاث وثلاثين سنة ،وأخّر سقوط الدولة العثمانية ثلث قرن من الزمن ،فبعد إعلان دستور 1908م ،استطاعت جمعية الاتحاد والترقي التغلغل في الحكم ،ولما خلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة 1913م ،اصبحوا هم المتحكم في زمام الدولة ،إلى أن اسقطوا الخلافة في سنة 1924م لتنتهي مرحلة الدولة العثمانية .

ومما سبق يمكن القول أنه رغم المحاولات الإصلاحية المتكررة من طرف السلاطين العثمانيين ،إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل ،ولم تستطع الدولة العثمانية استعادة قوتها ،وهو ما أثر سلبا على ولاياتها وأوضاعها الداخلية ،فانتشرت الحركات الانفصالية والثورات الداخلية .إلى أن سقطت الخلافة العثمانية في سنة 1924م .

## بيبلوغرافيا المحاضرات :

### 1- المصادر المراجع :

- 1- أوزتونا يلماز :تاريخ الدولة العثمانية ،ترجمة :عدنان محمود سلمان ،منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ،استانبول تركيا 1988 .
- 2- أوغلو أوقاي ترياقي :السلطان سليمان القانوني سيد العصر الرائع ،ترجمة :عبد القادر عبد اللي ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1 ،أبوظبي 2013 .
- 3- أوغلي خليل ساحلي:من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين ،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ،استانبول 2000 .
- 4- اينالجيك خليل :تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ،ترجمة :محمد .م .الأرناؤوط ،دار المدار الإسلامي ،ط1 ،بنغازي ليبيا 2002 .
- 5- بازلي قسطنطين : سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ،ترجمة :طارق معصراني ،دار التقدم ،موسكو 1989 .
- 6- بتروسيان إيرينا :الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ،تقديم ومراجعة قسم الدراسات والنشر بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ،ومعهد الدراسات الشرقية للمجمع العلمي الروسي (فرع سان بطرسبرغ) ،دبي 2006 .
- 7- بيضون جميل وآخرون :تاريخ العرب الحديث ،دار الأمل للنشر والتوزيع ،ط1 ،إربد ،الأردن 1991 .
- 8- التميمي عبد الجليل :الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني ،منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ،زغوان 1988 .
- 9- الحكيم يوسف :سورية والعهد العثماني ،ط4 ،دار النهار للنشر ،بيروت 1991 .
- 10- الخراشي سليمان بن صالح : كيف سقطت الدولة العثمانية ،تحقيق :إحسان حقي ،دار القاسم ،ط1 ،المملكة العربية السعودية 1420هـ .
- 11- خير فارس محمد :تاريخ الجزائر الحديث ،مكتبة دار الشروق ،ط1 ،بيروت 1969 .
- 12- رئيسي إدريس الناصر: العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر ،دار الهادي ،ط1 ،بيروت لبنان 2007 .

- 13- رايحون أندريه: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 1991 .
- 14- رفعت بك محمد: التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملتزمة الطبع والنشر لجنة البيان العربي، مصر 1949 .
- 15- روجان يوجين: العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، جمهورية مصر العربية 2011 .
- 16- شاعر محمود: التاريخ الإسلامي - العهد العثماني -، المكتب الإسلامي، ط4، بيروت، دمشق، عمان 2000 .
- 17- شعيب علي عبد المنعم: التدخل الأجنبي وأزمات الحكم في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفارابي، ط1، بيروت، لبنان 2005 .
- 18- الشناوي عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، القاهرة 1980، ج1 .
- 19- الشيخ رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للامة العربية الإسلامية 1412-1992، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 1992 .
- 20- الصباغ ليلي: الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1989 .
- 21- عودة محمد عبد الله و الخطيب إبراهيم ياسين : تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1989 .
- 22- عمران محمود سعيد: معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، بيروت 1986 .
- 23- كواترت دونالد : الدولة العثمانية 1700-1922، ت عريب: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض المملكة العربية السعودية 2004 .
- 24- المحامي محمد فريد بك : تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت 1981 .
- 25- مسعد بولس: الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517-1916، دار الكتب المصرية، ط1، مصر 1916 .

26- منتران روير :تاريخ الدولة العثمانية ،ترجمة :بشير السباعي ،دار الفكر للدراسات للنشر والتوزيع ،ط1 ،القاهرة ،جمهورية مصر العربية 1993 .

27- ياغي إسماعيل أحمد :الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ،مكتبة العبيكان ،الرياض المملكة العربية السعودية 1995 .

## 2- المقالات بالعربية :

1- الدغيم محمد السيد :أضواء على البحرية الإسلامية العثمانية ،في الحضارة الإسلامية وعالم البحار،ندوة عقدها الاتحاد في القاهرة 6-8 نوفمبر 1993 ،منشورات اتحاد المؤرخين العرب ،القاهرة ،جمهورية مصر العربية 1993 .

2- سعيود إبراهيم :القرصنة المتوسطية خلال الفترة الحديثة ،القرصنة الإيطالية نموذجا ،في مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،العدد 11 ،المركز الجامعي غرداية ،الجزائر 2011 .

## 3- المعاجم والأطالس:

1- أبو خليل شوقي :أطلس التاريخ العربي الإسلامي ،دار الفكر ،ط12 ،دمشق سورية 2005 .

2- صابان سهيل :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،تحقيق :إحسان حقي ،دار القاسم ،ط1 ،الرياض 1421هـ / 2000 .

## 4- الرسائل والمذكرات والأطاريح الجامعية :

1- بحري فائقة محمد حمزة عبد الصمد :أثر الدولة العثمانية في نشر الإسلام في أوروبا ،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث ،إشراف الأستاذ الدكتور :يوسف علي رابع الثقافي ،قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى بمكة المكرمة ،المملكة العربية السعودية 1989 .

2- الجابري خالد محسن حسان :الحياة العلمية في الحجاز في العصر المملوكي 648هـ- 923هـ/1250م-1517م ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة والنظم الإسلامية ،إشراف الدكتور :مريزن سعيد مريزن عسيري ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية 1993 .

- 3- رمضان عبد الحميد أمال :الحياة العلمية في الإسكندرية في العصر المملوكي 648هـ-  
923هـ/1250م-1517م ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي ،إشراف الدكتور : عبد الله  
سعيد الغامدي ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية 2011 .
- 4- قاري ياسر بن عبد العزيز محود : دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية ،أطروحة  
مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف :يوسف بن علي الثقفي ،قسم الدراسات  
العليا التاريخية ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة أم القرى بمكة المكرمة ،المملكة العربية السعودية  
2001 .
- 5- منصور درقاوي : الموروث الثقافي العثماني بالجزائر ما بين القرنين 10هـ-13هـ و16م-19م  
بين التأثير والتأثر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف الدكتور: فغور دحو  
،كلية العلوم الإنسانية والإسلامية ،جامعة أحمد بن بلة بوهران ،الجزائر 2014-2015 .